وقفة

شكرا رئيس أركان عمليات بغداد.. ولكن

■ عالية طالب

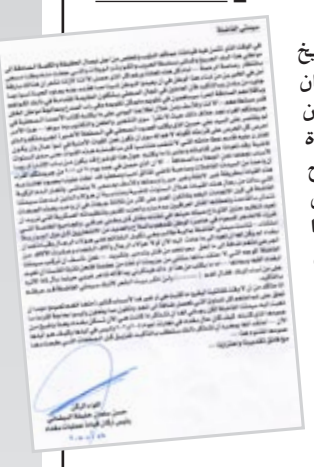

تعقيبا على "وقفة" نشرت بتأريخ ٢٨ آب-٢٠١١ وكانت تحت عنوان "خطة فرض الإرباك" وردنا رد من اللواء الركن رئيس أركان قيادة عمليات بغداد. وقبل أن نوضح فكرة العمود أو الرد يهمنا أن نثمن متابعة السيد اللواء لما تنشره الصحافة وجريدة المدى على وجه الخصوص لأنه يؤشر أننا معا نتكامل في خدمة عراقنا وتسليط الضوء على الايجابيات والسلبيات التي يمر بها بلدنا، وهو بالتأكيد هدف الإعلام المستقل والمهني ورسالته الراسخة.

جاء في رسالة السيد اللواء مفردة غريبة تقول إن العمود كان "يكيل الشتائم على هؤلاء الرجال" ويقصد بهم من تحدثنا عنهم من رجال أمن في المفارز المتعددة المنتشرة في بغداد والتي قلنا عنها وكما جاء في العمود المذكور "إن اغلب نقاط التفتيش والقائمين عليها يعرفون بقدرة القادر، الإرهابي من الإنسان البسيط بمجرد النظر إليه من وراء زجاج سيارته التي تقف لاهبة في الطوابير الكثيرة بانتظار إشارة من يد جندي لاينجاوز عمره العشرين عاما منشغلا بالضحك والحديث في تلفونه المحمول وهو يشعر بالملوكية أمام رعية تنتظر الإشارة المخلصة. أما جهاز كشف روائح المواد الكيماوية والـ"تي أن تي" الذي يمرر على السيارات حسب مزاجية الحارس الهمام فان اشد ما يزعجه السيارات التي يكون بين ركابها النساء لأنهن يضعن عطورا تتداخل روائحها مع العطور التفجيرية وبما يسبب إرباكا للقائم بالتفتيش وللجهاز المتخلف الذي هو واحد من صفقات الفساد المتعددة".

فهل ما ذكرناه من حقائق ثابتة يعتبر شتيمة! والعمود بالمناسبة موجود في الموقع الالكتروني للجريدة، وهل أسلوب الشتائم يمكن ان نلجأ اليه في صحافة رصينة ومسؤولة، ونحن نتحدث عن قواتنا الأمنية والعسكرية والتي نعرف جيدا حجم التحديات التي مرت وتمر بها في واقع مرتبك مثل الذي عشناه ونعيشه؟ ويهمنا أن يفصل السيد اللواء ما بين فقرات العمود التي تتحدث عن السماسرة المستفيدين من واقعنا الأمني الشائك والفاعلين في إدامته والمتسببين فيه تحقيقا لمصالحهم المعروفة، وبالتأكيد لم نعن بهم من يعمل فعلا على السهر على أمن ومصلحة العراق ومواطنيه ولكننا أيضا لا نبرئ القوات الأمنية من مسؤوليتها الثابتة حين يخترق الأمن وتزرع المفخخات وتجول وتصول العبوات اللاصقة بحرية انتقالها في شوارعنا، وتدخل الكواتم إلى العراق من حدود يفترض أنها خاضعة للتفتيش والمراقبة والمحاسبة أو تصنع محليا في ورش محلية عراقية خاصة في مناطقنا ومحلاتنا؟.

ان وصف عمودنا بعبارة "المشؤوم" لأنه لم يتذكر الفارق الأمني ما بين سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ والسنوات الحالية، لهو وصف غريب آخر، لأننا نعرف جيدا أن ما نعيشه اليوم له واقع مختلف بفضل الجهود الأمنية التي بذلت وتبذل يوميا، لكنه أيضا ليس مثاليا ولا مستتبا أمنه وتتخلله خروقات لا حصر لها سواء في أداء أجهزته وافراده والذين بتقصيرهم الذي حوسبوا عليه كما نشر في وسائل الإعلام، تسببوا في تفجير وزاراتنا "الخارجية، المالية، العدل، محافظة بغداد، الجسور" والقائمة تطول ولا تقصر، أو في التكنولوجيا المتخلفة التي يمثلها السونار الأمني الذي أقر المسؤولون الأمنيون والمتخصصون صفقته الفاسدة والتي استنزفت أموال العراق ومع ذلك مازلنا نقف في الطوابير الخانقة ليتم فحصنا به دون أن نفهم سبب بقائه "المشؤوم" باضطهادنا اليومي ولساعات طوال أصبحت تستغرق نصف حياتنا! ليت السيد اللواء يمر بمفرزة أم الطبول مابين ٧-٨ صباحا ومفرزة الجادرية بالتوقيت نفسه -واللتين يصل المواطنون عبرهما الى المستشفى والجامعة- ويكون متنكرا دون حمايات وصفارات تفتح له الطرق المغلقة ولا مانع لدينا من مصاحبته في تلك الجولة المدنية لنكون معا مساهمين في رفع معاناة المواطنين اليومية.

علاوي يبحث عن منصب و"السياسات" قد يستبدل بالخدمة الاتحادي

العراقية في حيرة من أمرها والتوافق بين الفرقاء بعيد المنال

بغداد/ أحمد الموسوي

فيما اجل مجلس النواب القراءة الثانية لمشروع المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا، تباينت مواقف الكتل السياسية حول مقترح لتولي زعيم العراقية اياد علاوي رئاسة مجلس الخدمة الاتحادية بدلا من مجلس السياسات.

وأكد مجلس النواب أن جدول أعمال امس الاثنين، لم يتضمن القراءة الثانية لمشروع قانون مجلس السياسات كما كان مقررا، مبينا أن مناقشة المشروع أرجئت بسبب غياب التوافق السياسي.

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي لوكالة كردستان للأنباء، إن "رئاسة مجلس النواب قررت إرجاء القراءة الثانية لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الذي كان من المفترض قراءته في جلسة امس".

وأوضح الخالدي أن "الاتفاق الذي جرى هو أن يحصل مشروع القانون على توافق سياسي قبل ان تتم قراءته قراءة ثانية في مجلس النواب"، مبينا أن "موعد القراءة الثانية لم يحدد بعد".

من جهته أعلن عضو اللجنة القانونية والنائب عن الائتلاف الوطني حسون الفتلاوي، أن اللجنة القانونية النيابية لم تتوصل إلى اتفاق بشأن قانون المجلس للسياسات العليا، مقترحة عدم إقرار هذا المجلس والمصادقة على قانون الخدمة الاتحادية ليتولاه رئيس القائمة العراقية اياد علاوي بدلا عن المجلس الوطني.

وقال الفتلاوي في تصريح له امس الاثنين "أن اللجنة القانونية ناقشت قانون المجلس الوطني للسياسات العليا وحصل خلاف حاد ما بين اعضاء اللجنة بشأن مواد هذا القانون"، مبيناً ان "اغلب اعضاء اللجنة يرون أن بنود هذا القانون مخالفة للدستور ولا يمكن إقراره".

وأضاف الفتلاوي أن "اعضاء اللجنة القانونية سيقدمون طلبا إلى رئاسة البرلمان يوضح أن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن هذا القانون، لذلك اتفقت على عدم تشكيل هذا المجلس والمسارعة في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية ليترأسه رئيس القائمة العراقية اياد علاوي ويكون بديلا عن المجلس الوطني للسياسات العليا".

وأشار الفتلاوي الى أن "اصرار القائمة العراقية على تشكيل هذا المجلس يعبر عن نية للحصول على المناصب لا أكثر ،لذلك عليها أن توافق على قانون الخدمة الاتحادية ليتوفر لها المنصب وكذلك مصلحة الشعب العراقي.

من جهة أخرى كشف النائب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب انه في يوم الاربعاء من الاسبوع المقبل في الشهر الجاري سيتم التصويت على مجلس الخدمة الاتحادية داخل اللجنة، رافضا تولي القائمة العراقية لرئاسة هذا المجلس.

وقال الذرب في تصريح صحفي له يوم أمس أن" (أمس الأول) تم الطلب من لجنة الأقاليم تقديم قانون الخدمة الاتحادية بأسرع وقت"، مبيناً ان اللجنة أعدت هذا القانون قبل فترة وكانت هناك نقاشات مستفيضة واتفقت اللجنة على التصويت على مجلس الخدمة الاتحادية يوم الأربعاء التاسع من الشهر الجاري.

وقال النائب أن "مجلس الخدمة الاتحادية هو السلطة التشريعية الثانية لكن القائمة العراقية لا توافق ان يكون بدلا عن قانون المجلس الوطني للسياسات العليا لان مواد هذا القانون تختلف عن مواد قانون المجلس الوطني" وأوضح الذرب أن" هذا المجلس سيضم ممثلين من كل محافظة حسب عدد السكان وسيترأس الاجتماع الاول العضو الاكبر سناً وبعدها يتم انتخاب رئيس المجلس ونائبيه من اعضاء هذا المجلس ليتولى كافة التشريعات الخاصة بالأقاليم والمحافظات".

وفي سياق متصل أكد ائتلاف دولة القانون على دعمه هكذا اقتراح في مجلس النواب، وقال النائب عن الائتلاف حسين الاسدي "نحن في دولة القانون سندعم هكذا اقتراح اذا ما طرح في مجلس النواب".

وفي اتصال أجرته المدى تحدث النائب " بحسب الدستور السلطة التشريعية في البلاد من صلاحية كل من مجلس النواب ومجلس الخدمة الاتحادية، ومن الضروري ان تتحدد الاليات القانونية لعمل المجلس".

وعما اذا كان علاوي سيوافق على هكذا اقتراح اجاب الاسدي"المسالة ليست قضية شخصية وانما هي مسالة قانونية".

من جهة ثانية اعتبر تحالف الكتل الكردستانية ان الاقتراح تبسيط للازمة ولا يمثل سوى رأي شخصي.

وقال النائب عن التحالف شوان محمد طه ان " الاقتراح المطروح ما هو الا تبسيط للازمة القائمة بين الأطراف ،وهو يمثل رأيا شخصيا" وتابع طه" نحن مع إنشاء مجلس السياسات العليا كونه يمثل إحدى بنود اتفاقية اربيل التي على اساسها تشكلت الحكومة الحالية، الا ان هناك إشكالا حول صلاحيات المجلس وكيفية اختيار الرئيس او الامين العام للمجلس".

واعرب النائب عن اعتقاده ان القائمة العراقية لن توافق على هكذا مقترح.

وتنص المادة الثالثة من مشروع قانون مجلس السياسات على أن الهدف من تأسيس المجلس هو المساهمة الفاعلة في حل العقد التي تعترض العملية السياسية في العراق والخطوط العامة للسياسات العليا للدولة، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن التشريعات والقوانين وبشأن إصلاح النظام القضائي وفق السياقات الدستورية.

كما تتضمن اختصاصات المجلس تقديم المقترحات الخاصة بتشريعات القوانين المهمة وفق السياقات الدستورية، ومناقشة الاتفاقيات والمعاهدات الإستراتيجية المرتبطة بالأمن والدفاع وسيادة البلاد وإبداء الرأي بشأنها، وتقديم مقترحات لتعديل القوانين النافذة وعلى الأخص الصادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل.

ويعتبر مجلس السياسات الإستراتيجية وهو أحد بنود اتفاقيات اربيل التسعة محط خلاف دام شهورا بين العراقية وائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي على خلفية آلية إقراره وصلاحياته.

ويعارض ائتلاف المالكي منح المجلس المرتقب صلاحيات تنفيذية ويصر على أن توكل إليه مهام استشارية.

العفو الدولية تندد باغتيال المهدي وتطلب الكشف عن الجناة

مذكرة احتجاج أصدرها سياسيون وأكاديميون ومثقفون تدعو لحماية قادة التظاهرات

لندن/ المدى

نددت منظمة العفو الدولية (أمنستي انترناشنال) بقوة بجريمة اغتيال الإعلامي والفنان الزميل هادي المهدي، معتبرة ان ذلك يُظهر عجز السلطات عن حماية العاملين في وسائل الإعلام من التهديدات وأعمال العنف المستمرة، مشيرة الى ان الجريمة ارتكبت قبل موعد الاحتجاج الذي كان من المقرر أن يشارك فيه في ساحة التحرير يوم الجمعة الماضي، ودعت الحكومة العراقية الى إدانة الجريمة بشدة والتحقيق فيها لكشف القتلة ومحاكمتهم.

وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة فيليب لوثر في بيان "إن الصحفيين ما زالوا يدفعون ثمناً باهظاً في أتون العنف المستمر في العراق، وإنه يجب ألا يُسمح بمثل هذه الإعتداءات ذات الدوافع السياسية بعد اليوم."

وأضاف يقول: "إن السلطات العراقية يجب أن تدين بشدة مقتل هادي المهدي، وأن تجري تحقيقاً كاملاً في الحادثة لتحديد هوية قاتليه وتقديمهم إلى ساحة العدالة، وضمان توفير الحماية الكافية للصحفيين الآخرين الذين يتلقون تهديدات إذا طلبوا منها ذلك."

وأضاف البيان: "لقد كان المهدي سياسياً جريئاً في انتقاداته، وكان برنامجه الإذاعي "يا سامعين الصوت" الذي يُبث من راديو ديموزي يتناول طائفة واسعة من القضايا، ولم يكن أحد من الطيف السياسي برمته يسلم من انتقاداته، وكانت تحليلاته توصف بأنها لاذعة وذكية، حيث تنهل من خلفيته المسرحية. وذُكر أن مسؤولين في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي شكوا من البرنامج إلى راديو ديموزي. وقد أوقف المهدي بث برنامجه قبل نحو شهرين خوفاً على سلامته بحسب ما ورد".

واشار بيان العفو الدولية الى ان المهدي "ظل يشارك في الاحتجاجات الأسبوعية طوال الأشهر الأخيرة. وقبل مقتله بعدة ساعات عشية الاحتجاج، نشر المهدي ملاحظة على موقع فيسبوك قال فيها إنه يشعر بالخطر على حياته: (لقد عشت طوال الأيام الثلاثة الأخيرة في حالة رعب. فثمة أشخاص يتصلون بي هاتفياً ويحذرونني من أنه سيتم القيام بغارات وحملة اعتقالات ضد المحتجين. وثمة شخص يقول لي إن الحكومة ستفعل كذا وكذا، وهناك آخر يحمل اسماً مستعاراً يدخل إلى الموقع ليهددني)."

وذكر البيان بانه "في وقت سابق من هذا العام، تحدث المهدي الى منظمة العفو الدولية عن قيام مجموعة مؤلفة من ١٥ جندياً باعتقاله مع ثلاثة صحفيين آخرين في ٢٥ شباط الماضي عقب مشاركتهم في مظاهرة مؤيدة للإصلاح في ساحة التحرير. وقد احتُجز الصحفيون الأربعة طوال الليل بغية استجوابهم في مقر قيادة الفرقة الحادية عشرة التابعة للجيش، حيث تعرض المهدي للضرب والصعق بالكهرباء والتهديد بالاغتصاب قبل إطلاق سراحه بدون تهمة."

وأشار البيان الى إقرار البرلمان العراقي الشهر الماضي "قانوناً جديداً بشأن الحماية القانونية للصحفيين الذين يواجهون باستمرار تهديدات واعتداءات ذات دوافع سياسية. بيد أن القانون لا ينص على حمايتهم جسدياً".

وأضاف: "أن مقتل المهدي بعد شهر واحد فقط من إقرار القانون يُظهر هذه الثغرة الكبرى في هذا الإجراء .. إن السلطات العراقية يجب أن تضاعف جهودها لضمان إمكانية قيام الصحفيين بعملهم بشكل آمن".

الى ذلك، اصدر عدد من الأكاديميين في مختلف الاختصاصات وسياسيون مذكرة احتجاج، على اغتيال المهدي مطالبين الحكومة بالنزال القصاص بحق المجرمين.

وقالت المذكرة والتي حصلت "المدى" على نسخة منها "جاء اغتيال المسرحي والإعلامي هادي المهدي ليشكل صدمة مروعة في الوسط الثقافي والناشطين الديمقراطيين، كون الجريمة تأتي على خلفية كون الشهيد أحد أبرز قادة التظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت صبيحة الجمعة ٩/٩؛ وفي وقت تحشرجت الأحزان وتعالت ردود الغضب الشعبي في الحناجر، ما سمعنا للمسؤولين الأمنيين وقادة الحكومة من صوت أو موقف، سوى منعهم لموكب الجنازة من التوجه إلى ساحة التحرير حيث كان يتطلع الفقيد الراحل قيادة تظاهرات اليوم بمطالب العراقيين!

وتابعت "لقد كتب الشهيد مذكراته ونشر شكاوى رسمية تقدم بها للقضاء العراقي، مشيرا فيها لما تعرض له من اختطاف من القوى الأمنية الرسمية في ضوء مشاركته بمظاهرات الخامس والعشرين من شباط فبراير المنصرم ووصف بدقة ما جرى له من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي ومن الاعتداءات التي أضرت بصحته بشكل مباشر وعرضته لمخاطر عديدة، من دون أن يحظى بأي تفاعل مع شكواه المشروعة..!!

وكان قد أشار إلى التهديدات التي وُجِّهت إليه بالتصفية إذا ما عاد لممارسة أنشطته والمشاركة في قيادة التظاهرات؛ وقال بوضوح إنّ أي تعرض له بأي شكل يعود إلى هذا التهديد الذي وُجِّه إليه من قوى رسمية يفترض أن تكون أمنية بمعنى مسؤوليتها عن أمن المواطن!".

وشددت على " لا يمكننا اليوم إلا أن نطالب بحزم بموقف رسمي من الجهات القضائية من شكوى الشهيد وإشاراته إلى التهديدات السافرة التي انتهت به إلى التصفية الجسدية.. ولا نقبل هنا ما سينطلق من قصص وحكايات ومؤلفات مطبوخة في غرف التعذيب ومراكز إصدار قرارات التصفية بحق الوطنيين الديمقراطيين.. فلقد برهنت التجربة بالأمس على أن اغتيال الشخصيات الديمقراطية قد تمت بدم بارد وجرى ويجري طمطمة الجريمة بلا أية نتائج للتحقيقات الشكلية التي تجرى في ضوء الضغوط الشعبية".

وحملت المذكرة توقيع كل من:

أ.د. كاظم حبيب اقتصادي وكاتب
أ.د. تيسير الآلوسي أكاديمي وكاتب
أ. جاسم المطير أديب وكاتب
أ. نهاد القاضي مهندس استشاري وكاتب
أ. دانا جلال إعلامي وكاتب
د. منذر الفضل مستشار قانوني وكاتب
أ. أحمد رجب ناشط سياسي وكاتب
أ. سردار فتاح أمين كاتب وإعلامي
أ.نرمين عثمان وزيرة سابقة
أ.مسيون الدملوجي سياسية وناشطة نسائية
أ.بلقيس حميد حسن كاتبة وشاعرة

العراقيون لا يثقون بقدرة قواتهم ويتمنون بقاء الأميركان

عن: نيويورك تايمز

اعتاد كمال المعموري، احد شيوخ العشائر الكبيرة، على تسمية قوات الولايات المتحدة بالمحتلين، مطالبا بانسحابهم لقتلهم و سجنهم افراد ابرياء من عشيرته حسب قوله.

اما اليوم فانه غير واثق من رغبته بخروج الاميركان، حاليا على الاقل. انه يشعر ببعض الاختلاف – كغيره من العراقيين – ولديه شيء من التخوف بعد ان اعلن الاسبوع الماضي عن ابقاء حوالي ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ مقاتل اميركي في العراق في العام القادم.

يقول "التغيرات السياسية التي حدثت هنا و المشاكل الأمنية جعلت الكثير من العراقيين، و انا من بينهم، نغير رأينا بانسحاب القوات الأميركية، اذ ان هذه القوات تساعد في توازن المجتمع العراقي". و رغم ان العراقيين طالبوا الاميركان بالمغادرة منذ عام ٢٠٠٣، فان تقليص القوات الى هذا العدد كشف جانبا آخر من الحالة النفسية للعراقيين.

انه شعب لا يثق بنفسه او بقواته الامنية او بقادته السياسيين. كما لو ان المواطنين لا يصدقون بان الولايات المتحدة سوف تنسحب. لا نقصد بذلك ان العراقيين لم يعودوا راغبين بالتحرر من الجيش الاجنبي، الا انهم، بعد ان ابتهجوا يوما ما بسقوط الدكتاتور، يتذكرون الفوضى و سفك الدماء بعد اسقاط نظام صدام. ما يفتقدون اليه هو المؤسسات القوية و الاحساس المشترك بالهدف الوطني.

يقول محافظ الانبار محمد قاسم عبد، الذي كان يريد على مدى ثماني سنوات خروج الاميركان لكنه اليوم يغير فكره بسبب العنف في منطقته "يجب ان لا نفكر بعاطفتنا فيما يتعلق بالاميركان، فالعراق غير مستعد بعد و من الضروري بقاء الاميركان لمنع ايران من السيطرة على العراق و لمنع اعمال العنف. نحن نعلم ان عدد ٣٠٠٠ لن يكون كافيا". ان سياسة واشنطن لم تتغير، و على مدى اشهر كان المسؤولون الاميركان يحذرون العراقيين من انهم اذا لم يقدموا طلبا رسميا ببقاء القوات فمن المستحيل لوجستيا تاخير الانسحاب. و بعد شهور من التردد وافقت الحكومة على فتح مفاوضات من اجل ابقاء بعض القطعات في العراق. في الشهر الماضي تم الكشف عن دعم وزير الدفاع ليون بانيتا لابقاء ما يقارب ٣٠٠٠ مقاتل لتدريب القوات الامنية العراقية لا غير. شعر العراقيون في كل البلاد بالصدمة لهذا العدد الصغير الذي قد يصبح هدفا للعنف و لا يتمكن من حماية حتى نفسه. يقول المواطن ماتين عبدالله كركوكلي من مدينة كركوك "اذا انسحب الاميركان فستنشأ مشاكل في البلاد لعدم وجود سلطة كبيرة يحترمها الجميع. و اذا بقوا فستكون المشكلة اكبر حيث ان ذلك سيكون مبررا للمسلحين و المليشيات في استئناف نشاطاتهم المسلحة".

ليس من المفاجئ ان تشعر بعض مكونات المجتمع العراق بالتوجس من الانسحاب الاميركي فالكرد يخشون من ان الحكومة ستنقلب على الحكم الذاتي الذي يتمتعون به في الشمال، وهناك من يقلق من عنف المليشيات. كما ان هناك قلقا في مناطق غير متوقعة مثل بابل. الكل متخوف من ان الحكومة العراقية لن تقدر على ملء الفراغ الذي ستتركه القوات الاميركية.

ترجمة المدى